

لا وطن لي سواه؟

منذ أن عرف التاريخ هذا الجزء من المعمور اقترن اسمه باسم الأمازيغ... حتى أن اسم ليبيا هو اسم لأحد قبائلهم... فمن العيث الحديث عن لغة وطنية في وطنها.

«لا نريد لغة وطنية في وطننا»، هكذا تقول جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن الأمازيغي. جرت العادة على تسمية اللغة الوافدة على بلد ما بـ «اللغة الوطنية» فمثلاً: اللغة الألمانية «لغة وطنية» في بلغاريا، بسبب قدم وكثافة متحدثي الألمانية فيها، اللغة الإنجليزية لغة وطنية في النيجر غير أنها ليست اللغة الأم للشعب النيجيري... ثم الحديث عن لغة وطنية في الدستور لا يعطيها أي صبغة قانونية بل هو نوع من التحايل على القانون، إن الأوطان تبنى على زرع الثقة بين أفراد الشعب، وليس على التحايل بالقانون.



1 - «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء».

2 - «كل فرد يتمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عنها في هذا الإعلان بدون تمييز من أي نوع مثل العرق واللون والجنس واللغة والدين والمعتقد السياسي أو غيره أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي أو الطبقي أو الطائفي وغيره. كما لا يجب التمييز بناء على أساس الحالة السياسية أو التشريعية للوطن أو المنطقة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان الوطن مستقلاً أم تحت الاحتلال أم تحت حكم ذاتي أو أي أشكال أخرى للحكم والإدارة»

بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

من أنتم؟

من منا لا يتذكر تلك الإهانة التي وجهها العقيد القذافي للشعب الليبي بقوله **من أنتم**، هو يعرف جيداً من هو الشعب الليبي وإنما رفض الإختلاف ومخالفته الرأي لأنه تعود على أن يسمع صوت نشازه هو فقط...

إننا نسمع اليوم أصوات نشاز ترفض الحق الأمازيغي (وهي قلة والحمد لله)، ورافضي الحق الأمازيغي نوعان إما جاهل بهذا الحق وهذه الورقة تبغي ترشيده، وإما عنصري شوفيني رافض للآخر وهذا ندعوا له بالشفاء العاجل... **فاختر من أين الصنفين أنت؟!**

لقد واجهنا في الأشهر القليلة الماضية في نقاشاتنا المستمرة عن الحق الأمازيغي الكثير من الأسئلة بعضها يرمي لمعرفة الحق ويرنوا للمساهمة في الرقي بالنقاش الى مستوى التفاعل الحضاري والثقافي وبعضها رافض رفضاً تاماً لتضمين النصوص الدستورية التي تكفل الحق الأمازيغي لأهله. إن وجود أشخاص يصرون على عدم الدسترة أمر مخيف في حد ذاته.

إن الدستور هو النص الوحيد الذي يحمي اللغة من أي تجاوزات مستقبلية لأنه أعلى قانون ولا يمكن تجاوزه من أي كان، ولكي لا تبقى الأمازيغية رهينة مزاج هذا الوزير أو هوى ذاك الرئيس... إنها مسألة حقوقية بامتياز ولا مئة لأحد بها على أحد، لمن يقول **من أنتم... نحن أبناء هذا الوطن...** ولن يستقر وبيها الوطن إلا بحصولنا على حقوقنا كاملة غير منقوصة.

النص الدستوري الذي يرتضيه الأمازيغ

«اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعد اللغة الأمازيغية أيضاً لغة رسمية للدولة، بإعتبارها رصيда مشتركاً لكل الليبيين. يتم تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وفقاً لمراحل وآلية يتم تحديدها بمقتضى قانون تنظيمي بالخصوص، بحيث تكفل أحكامه إدماج اللغة الأمازيغية في البنية التعليمية ومجالات الحياة العامة الأخرى لكي تتمكن من أداء وظيفتها مستقبلاً بصفتها لغة رسمية».

المواطنة تعني الشراكة، والشراكة تعني المساواة

إنها مسألة كراهية!

«لقد صوتنا بنعم من أجل التعددية اللغوية، لأنها مسألة كراهية». فرانسوا فيون

هؤلاء من غير المسلمين فما بال أقوام تتلوا قوله تعالى «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ» وهي تتلوا قوله تعالى «وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَاجْتَلَأَفَ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ»، إن التنوع اللغوي سنة من سنن الله تعالى والهدف منها التأمل فلو كان علمنا ذا صبغة واحدة فلا طعام ولا ذوق فيه، فاختلاف الألسن كاختلاف الألوان يزيد الأشياء جمالاً ورونقاً، ولقد ثبت أن أقدر الشعوب على الرقي والتقدم في السلم الحضاري هي أكثرها ملاءمة ومواكبة للإختلاف والتنوع، وأكثرها عدم استقرار وتخلفا التي ترى الحياة بعين واحدة.

ماذا حصدنا من أربعين سنة من حكم الفرد الواحد والوطن الوجدوي والقائد الأوحدي؟! لماذا انتفض الشعب الليبي، إن لم ينتفض من أجل الديمقراطية؟! نحن انتفضنا من أجل التعددية الديمقراطية، فلماذا تقف الديمقراطية قاصرة عند التعدد اللغوي، والتنوع الثقافي؟! ما الديمقراطية إلا وسيلة لتطبيق المبادئ الكونية في حقوق الإنسان، وما هي إلا أداة لترسيخ قيم المواطنة المبنية على الشراكة، والشراكة التي تعني المساواة والتي ترسخ قيم مثل الولاء، وحب الوطن، وخدمة الوطن بإخلاص والتعاون والمشاركة في الأمور العامة بين المواطنين، وكل هذه القيم تؤدي إلى السلام، وتدعوا للتسامح الإنساني واحترام ثقافات الآخرين و تقديرها والتعايش مع كل الناس.

إن السلم والأمن عنصرين أساسيين في بناء مجتمعات حرة مستقرة ومبدعة، وكيف يكون أمن ومكون مهم من مكونات المجتمع يشعر بأن حقه مهضوم أو بعبارة مغايرة لعبارة فرانسوا فيون «أهدرت كرامته»، مما يجب أن يدركه الليبيون أنه لا إستقرار لليبيا بدون إنصاف جميع مكوناتها، ليبيا لن تكون بخير مالم يأخذ كل ذي حق حقه.

الدستور أداة من الأدوات التي تبين حقوق المواطن وواجباته،



ها لا تعنيه دسترة الأمازيغية

هل يعني ترسيم اللغة الأمازيغية فرضها على غير الناطقين بها؟

ترسيم اللغة الأمازيغية هو حماية قانونية لها ولا يعني بأي شكل من الأشكال فرضها على غير الناطقين بها، ففي تجارب الأمم التعددية لا نعرف دولة تعددية تفرض لغة على غير أهلها بل بالعكس في الدولة الأحادية اللغة هي التي تفرض لغة ماء على غير أهلها فليُتأمل في ذلك.

هل يُحتّم على الدولة ادراج اللغة الأمازيغية في مؤسسات الدولة فوراً؟

لا يعني ترسيم الأمازيغية ادراجها في مؤسسات الدولة، ويمكن الأخذ بمبدأ التدرج حتى في التعليم وغيره. يمكن وضع نص تفسيري على كيفية ترسيم اللغة الأمازيغية وما هي الخطوط المتطلبة في ذلك ويسمى هذا النص بالنص المفسر للدستور.

هل اللغة الأمازيغية قادرة على مواكبة متطلبات الدولة الحديثة؟

نعم وهي تملك قواعد ومعاجم وكذلك حروف كتابة، وهي تدرس في المدارس والجامعات في دول الجوار كالجزائر والمغرب والنيجر.

هل الطوارق أمازيغ؟

نعم تشمل كلمة أمازيغ كل من الطوارق والأوجليين وأهل غدامس والنفوسيين، مع تنوعهم اللغوي الذي سببه الأساسي عدم تدريس لغتهم الأم، وعدم تواجدها في الإعلام.

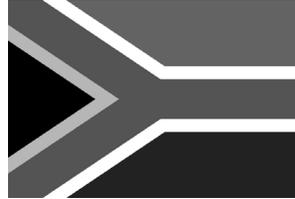
لا ديمقراطية بدون ترسيم اللغة الأمازيغية

1976



دستور الهند الذي أعيدت كتابته بناء على مبدأ الحرية والعدالة والمساواة أصبح يعترف بـ 22 لغة رسمية، ومن ضمنها لغات يغلب عليها الطابع الشفوي، كما يحث الدستور على ضرورة الانتماء الثقافي ودعم التنوع وإثرائه في مجتمع يضم أكثر من 100 طائفة وجماعة مختلفة، وعدد سكانه بلغ مليار نسمة.

1996



إفريقيا الجنوبية تملك 11 لغة رسمية، ولا تعطى أي لغة أو مجموعة حقوق بناء على عدد متحدثيها أو أصولها بل مواطنون لهم كل الحقوق وعليهم جميع الواجبات... فدباجة دستور جنوب إفريقيا، وهي من أحدث الدساتير الديمقراطية المعاصرة، تقول: «نحن شعب جنوب أفريقيا، إذ نعترف بالمظالم في ماضينا، ونشرف أولئك الذين عانوا من أجل العدالة والحرية على أراضينا، ونحترم كل من عمل على بناء وتنمية بلدنا، نؤمن بأن جنوب أفريقيا هي ملك لكل الذين يعيشون فيها، ونحن موحدون في إطار تعددنا».

2011



عرف المغرب مبكراً وبحنكة سياسية أنه لا يمكن أن يعيش حالة عدم الاستقرار التي عاشها بعد فترة الإستقلال، فقرر أن يعترف بتنوعه الثقافي بعد عقود من التفرد في اللغة والهوية، وعرف جيداً أنه إن لم يعترف بتنوعه الثقافي فإن الثمن سوف يكون باهضاً. وبعد مناقشات علنية وأخذ ورد ونقاش معمق اعترف رسمياً باللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية مع اعطاء مدة كافية لتهيئة اللغة الأمازيغية لدخول جميع مجالات الدولة الحديثة، من تعليم واعلام والمحاكم وكذا المعاملات الرسمية. تقول الديباجة المغربية إن الأوطان تبنى على الشراكة.

1831



تتمتع اللغة الألمانية في بلجيكا بصفة اللغة الرسمية مع أن عدد المتحدثين بها لا يبلغ 2% من عدد السكان، إلى جانب اللغة الفرنسية، والهولندية، كانت بلجيكا من أوائل من أدرك أن الاعتراف بالآخر هو سبب الاستقرار وليس الحرمان من الحقوق.

2005



لو تابعنا الجلسات البرلمانية وتعامل العراقيين الحضاري مع ارثهم الحضاري الذي أوصل العراقيين الى الإعتراف في الدستور بأن «اللغتين العربية والكرديّة هما اللغتان الرسميتان للعراق، كما يكفل حق العراقيين في تعليم أبنائهم باللغات الأم كالتركمانية، والسريانية، والأرمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية، وفقاً للضوابط التربوية المعمول بها». إن أقرب طريق للوفاق هي اعطاء كل ذي حق حقه.

1874



في سويسرا يعترف بـ 4 لغات رسمية، بما فيها اللغة الرومانشية، والتي يتحدثها 50000 نسمة فقط أي 0.5% من مجموع السكان، فتجد هذه اللغة في كل دوائر الدولة، ومطبوعة على الأوراق النقدية السويسرية، كمثال واضح على أن مبادئ الحقوق لا تخضع لمقاييس الأغلبية والأقلية، ولو كان الأمر كذلك لما تمتعت أي قلة عددية بأي حق في الوجود. هل يشك أحد أن سويسرا أكثر الدول العالم استقراراً؟

الألمانية في بلجيكا 2% النديبلي في جنوب افريقيا 0.5% اللورمونش في سويسرا 0.5% قواراني في بوليفيا 0.54% المنداري في الهند 0.101%